

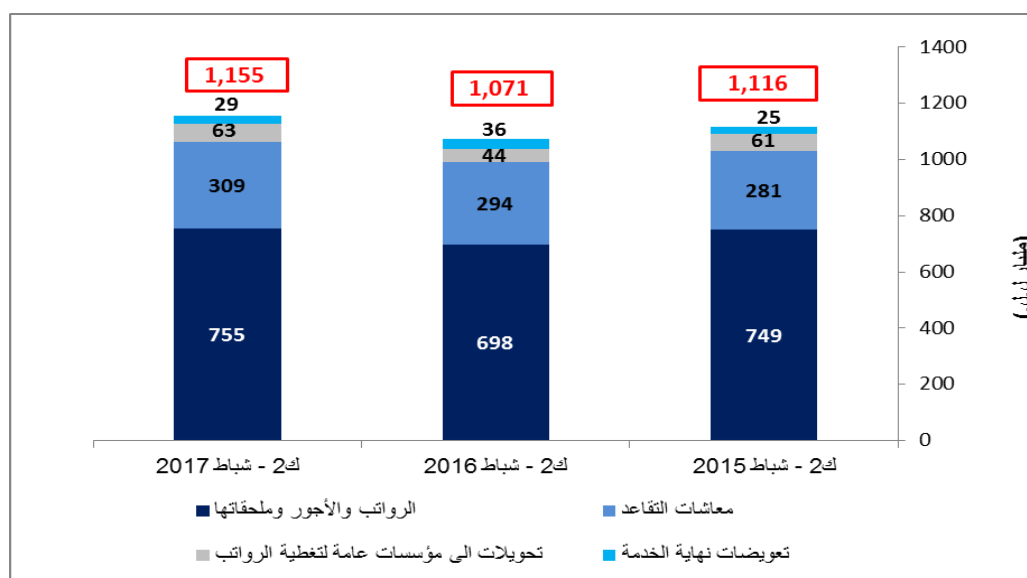
I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ ارتفاعاً سنوياً بقيمة 84 مليار ليرة (7.9 في المائة) خلال الشهرين الأولين من العام 2017 ليصل إلى 1,155 مليار ليرة مقارنة مع 1,071 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الرواتب، الأجور وملحقاتها (8.1 في المائة)، إضافة إلى نمو معاشات التقاعد (5 في المائة). قابل هذه الزيادة، بشكل جزئي، تراجع في تعويضات نهاية الخدمة (17.9 في المائة). علاوة على ذلك، بلغت قيمة التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 63 مليار ليرة مع نهاية شباط 2017، مرتفعة بنسبة 44.3 في المائة مقارنة مع 2016.

من حيث المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 75.3 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - شباط 2017، تلتها التقديرات الاجتماعية (11.5 في المائة) والمنافع الوظيفية (4.7 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديرات غير المصنّفة" النسبة المتبقية من المجموع والبالغة 8.5 في المائة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - شباط من الأعوام 2015، 2016 و 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

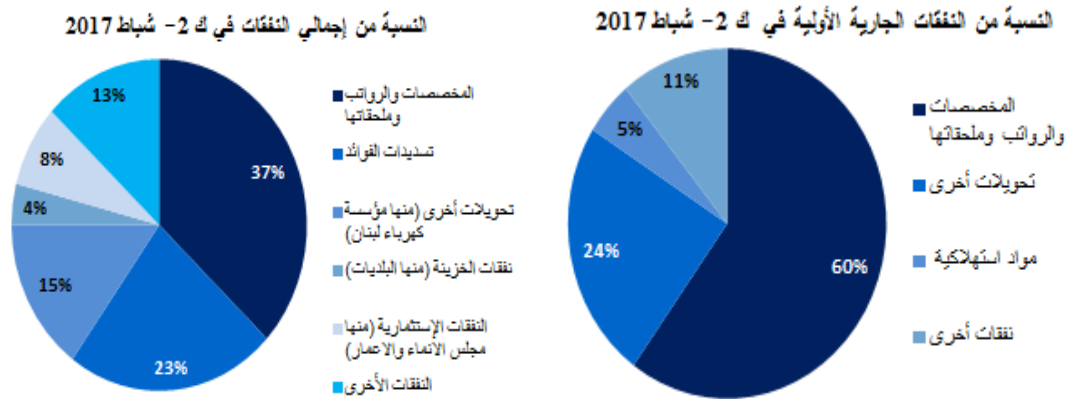
شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية²، حيث سجلت نسبة 61.9 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2015، 58.3 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2016 و 59.6 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2017. إن الإرتفاع السنوي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية يعود إلى معدل نمو سنوي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها أعلى من معدل نمو النفقات الجارية الأولية التي زادت بنسبة 5.4 في المائة خلال هذه الفترة.

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

إضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 39.6 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية شباط 2015، انخفضت بعدها إلى 28.7 في المائة مع نهاية شباط 2016 لكنّها عادت وارتفعت إلى 37.4 في المائة من إجمالي النفقات بحلول نهاية شباط 2017. يعود إرتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات بشكل أساسي إلى تراجع إجمالي النفقات بنسبة 17.2 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - شباط 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الشهرين الأولين من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني - شباط 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الأخرى تتضمن دفعات المستشفيات، الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

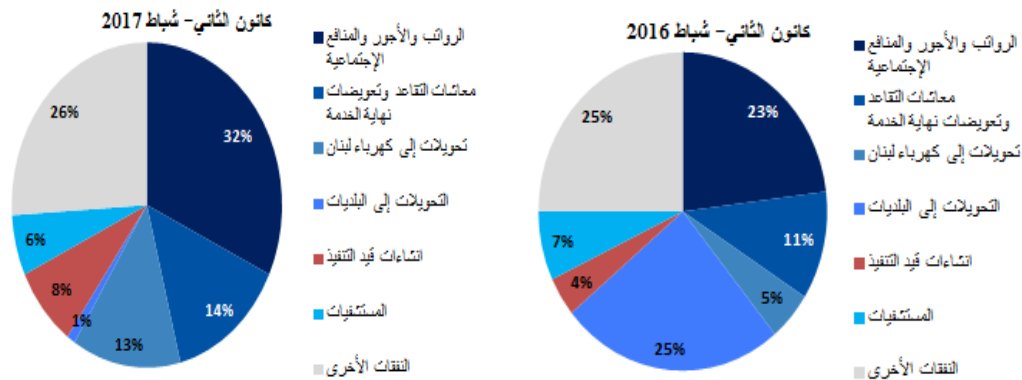
إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 57 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك من 698 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2016 إلى 755 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2017. والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في الزيادة (i) بقيمة 67 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) بقيمة 10 مليار ليرة في التحويلات الأخرى المخصصة لإشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة، و (iii) بقيمة 9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 38 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود ارتفاع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، بشكل أساسي إلى الزيادة (i) بقيمة 41 مليار ليرة في التقديرات الاجتماعية و 13 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، و (ii) بقيمة 11 مليار ليرة في التقديرات الاجتماعية و 6 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، و (iii) بقيمة 9 مليار ليرة في رواتب الجمارك. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 36 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

علاوة على ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 23.3 في المائة من مجموع الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - شباط 2016، ثمّ إرتفعت هذه النسبة إلى 32.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2017³. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس:

³ يعود السبب الرئيسي لإرتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع مستوى النفقات الأولية بنسبة 22 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - شباط 2017 وذلك نتيجة تراجع المدفوعات إلى البلديات.

الرسم البياني 3: مكونات الاتفاق الأولي خلال كانون الثاني - شباط 2016 وكانون الثاني - شباط 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديوة.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني - شباط من العامين 2016 و 2017

(مليار ل.ل.)		مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات 4		التقديمات الاجتماعية 5		نفقات أخرى 6		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016
374	394	17	15	38	86	0	1	430	496		
239	252	10	10	13	54	0	0	262	315		
105	111	4	4	18	29	0	0	128	145		
25	25	1	1	5	2	0	1	30	28		
6	6	2	0	2	1	0	0	11	8		
145	109	9	10	0	0	10	8	165	127		
63	65	9	10	1	1	5	11	78	86		
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي											
الدولة 2											
الجمارك 3											
582	568	35	36	39	87	36	49	698	755		

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبية وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (i) دفعات المكافآت (ii) مساهمة الدولة في صناديق التعاقد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، موظفو الجامعة اللبنانية، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و (iii) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II. الرواتب والأجور الأساسية

سجلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، باستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى 568 مليار ليرة مع نهاية شباط 2017 بانخفاض بلغ 14 مليار ليرة مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا التراجع بشكل أساسي الى انخفاض الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

a. A. II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود الارتفاع البالغ 5.4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في (i) الجيش بقيمة 14 مليار ليرة، (ii) وقوى الأمن الداخلي بقيمة 7 مليار ليرة. تعود هذه الزيادة

بشكل جزئي إلى التقييمات المهنية للضباط الإختصاصيين⁴ والبالغة 1.5 مليار ليرة وإلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين. علاوة على ذلك، قابل هذه الزيادات تراجع طفيف بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتميزين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

شهدت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي تراجعاً بنسبة 24.9 في المائة خلال كانون الثاني - شباط 2017 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 109 مليار ليرة. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى دفع متأخرات بقيمة 28 مليار ليرة خلال شهر شباط 2016. إضافة إلى ذلك، يعود التراجع السنوي إلى انخفاض رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي، وفي التعليم الثانوي بقيمة 8 مليار ليرة (11.5 في المائة) و 2 مليار ليرة (6.7 في المائة) على التوالي. قابل ذلك، بشكل جزئي، ارتفاعاً بقيمة 2 مليار ليرة في رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

شهدت المدفوعات لصالح الجهاز المدني ارتفاعاً بقيمة 2 مليار ليرة (2.7 في المائة) خلال كانون الثاني - شباط 2017 مقارنة مع كانون الثاني - شباط 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى خلال كانون الثاني - شباط 2017، حيث بلغت 25.8 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (16.6 في المائة)، وزارة المالية (8.5 في المائة) ووزارة الصحة العامة (7.6 في المائة). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة الارتفاع الأبرز سنوياً بقيمة 2 مليار ليرة (56 في المائة) خلال كانون الثاني - شباط 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 6.6 في المائة خلال الشهرين الأولين من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة انخفاض الرواتب الأساسية للبعثات الدبلوماسية إلى الخارج ولتراجع قيمة المتأخرات المدفوعة.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - شباط من العامين 2016 و 2017

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني 2017	ك-2- شباط 2017	ك-2- شباط 2016	(مليون ليرة)
26%	16,681	17,861	وزارة الخارجية والمغتربين
17%	10,746	10,739	وزارة العدل
9%	5,536	5,518	مجلس النواب
8%	5,476	5,077	وزارة المالية
8%	5,006	4,925	رئاسة مجلس الوزراء
8%	4,900	3,142	وزارة الصحة العامة
5%	3,034	2,532	وزارة الأشغال العامة والنقل
4%	2,497	2,538	وزارة الزراعة
3%	1,810	1,754	وزارة الدفاع الوطني
3%	1,699	1,627	وزارة الداخلية
11%	7,249	7,223	أخرى
100%	64,634	62,936	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

⁴ استناداً إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع اجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 48 مليار ليرة ليسجل 87 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2017. تعود هذه الزيادة الهائلة بشكل أساسي إلى ارتفاع التقديمات الاجتماعية لعناصر الجيش وعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 41 مليار ليرة و 11 مليار ليرة على التوالي. بقيت التقديمات الاجتماعية لصالح كل من أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني تقريباً على حالها.

بالتفصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بشكل أساسي نتيجة زيادة تقديمات الإستشفاء بقيمة 12.5 مليار ليرة وتقديمات الطبابة بقيمة 1.4 مليار ليرة.

جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الزيادة في (i) تقديمات الإستشفاء بقيمة 36 مليار ليرة، (ii) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة ، و (iii) منح الزواج بقيمة 3 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2017، مقارنة مع 20 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2016.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb